

## ورقة سياسية بعنوان

"نحو سياسة وطنية للحد من فوضى غلاء الأسعار في قطاع غزة"

الباحثة: نور أبو شملة

مركز فينيق للبحوث والدراسات الحقلية



## المقدمة

يتعرض العالم في وقتنا الحاضر الي ارتفاع كبير في الأسعار، سببه الأزمة العالمية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في (24 فبراير/2022) مما أدى إلى ارتفاعات عالمية في أسعار السلع، والتي تساقطت تأثيراتها علي حياه الانسان في كل مكان، ولا سيما الانسان الفلسطيني الخاضع للاحتلال، حيث تعتمد فلسطين بنسبة 95% على القمح والطحين المستورد من روسيا وأوكرانيا.

وفاقت هذه الأزمة الأوضاع الانسانية في فلسطين ، فباتوا لا يستطيعون تدبر قوت يومهم بشكل مستمر ليوافرا لعائلاتهم أبسط سبل الحياة، ولم يستطيعوا تأمين الحد الأدنى من مستوي معيشي لائق وضمان الأمن الغذائي وزادت تداعيات هذه المشكلة بشكل أكبر بسبب وجود فلسطين تحت الاحتلال الذي يستخدم سياسة مدمرة للاقتصاد الفلسطيني من ضمنها الاغلاق والحصار وواقع النظام التجاري اللوجستي للمعابر، الذي تجعله يتحكم بإغلاق وفتح معابر القطاع، واستخدامه لسياسات معينة.

ولا سيما وجود الانقسام، والاحتكار، وغياب الضمانات والاجراءات الفاعلة، فالقطاعات الاقتصادية مهمشة فقطاع الصناعة وقطاع الزراعة تدمروا بعد عدة أزمات واجهتها فلسطين منها الحروب وكرورنا، فتعمق الفقر وزادت البطالة، وعلى السياق الاجتماعي سنتحدث عن نسبة الفقر في فلسطين التي باتت تشكل 85%، فالغلاء الفاحش في الأسعار لا يتناسب مع المستوي المعيشي والدخل الفردي، حيث انتشرت أيضا البطالة بشكل كبير، وانعدام الأمن الغذائي لمعظم المواطنين.

## الهدف من الورقة

- وضع سياسات وبدائل واقتراحات وتدابير من شأنها مواجهة أزمة غلاء الأسعار والحد من تداعياتها في قطاع غزة

## المنهجية المستخدمة في اعداد الورقة

اعتمدت الباحثة في هذه الورقة علي المنهج الوصفي التحليلي للمشكلة وتشمل الورقة وصف المشكلة والاجراءات الحكومية المتخذة والبدائل والاجراءات المقترحة لمواجهة أزمة غلاء الأسعار.

## توصيف المشكلة

أدى الصراع في أوكرانيا وروسيا ومن قبله جائحة كورونا إلي ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع المختلفة وبالذات السلع الأساسية، (1) فتعد روسيا وأوكرانيا من أكبر المصدرين للقمح والزيوت في العالم وتوفران معا 29% من الإمدادات العالمية وتعد روسيا من أكبر الدول المنتجة للطاقة عالميا حيث تحتل المرتبة الثانية لإنتاج الغاز الطبيعي وتصدر العديد من السلع الاستراتيجية مثل الألمنيوم والنيكل والحديد الصلب مما انعكس علي ارتفاع تكاليف الإنتاج والتصنيع لكافة الصناعات بشكل عام ، حيث حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بأنه من الممكن استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للأعلاف والأغذية

بنسبة تتراوح بين 20-8% نتيجة هذا الصراع الذي سيؤدي إلي ازدياد أعداد نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في شتي أنحاء العالم ، وفي فلسطين تفاقمت هذه الأزمة بشكل مضاعف بسبب وجود الاحتلال واجراءاته المستخدمة وتحكمه في مفاصل الاقتصاد الفلسطيني وسوف نعرض هنا أبرز مؤشرات الارتفاع.

## أسباب ارتفاع الأرقام القياسية للأسعار في فلسطين

يعزى من الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية الارتفاع العالمي في أسعار السلع الأساسية كالقمح والأرز والبترو، الذي أدى إلي ارتفاع أسعار السلع الأساسية المختلفة مثل الأعلاف وبالتالي الحليب ومشتقاته واللحوم. اضافة إلي وجود الاحتلال الاسرائيلي واستمرار الانقسام وهنا أبرز مؤشرات ارتفاعات الاسعار في فلسطين.

- ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 2.97% بواقع 3.96% في القدس وبنسبة 2.99% في قطاع غزة وبنسبة 2.77% في الضفة الغربية (2)

- ارتفعت الرقم القياسي العام لأسعار المنتج في فلسطين بنسبة 2.67% خلال العام 2021 مقارنة مع العام السابق حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المنتج 98.04 خلال العام 2021 .

- ارتفع سعر طن القمح منذ بداية الازمة بنسبة 52% وبنسبة 18% في قطاع غزة.

- ارتفعت أسعار السلع المنتجة من نشاط الزراعة والحراة وصيد الأسماك ارتفاعا نسبته 0.72% والتي تشكل أهميتها النسبية 29.94% من سلة المنتج. (3)

- ارتفعت أسعار الخضروات الطازجة بنسبة 18.83%، والمجففة بنسبة 6.41%

- ارتفعت أسعار الدجاج الطازج بنسبة 6.77%، وأسعار البيض بنسبة 2.05%

- ارتفعت أسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للسيارات " الديزل" بنسبة 3.40% والبنزين بنسبة 2.7%

- ارتفعت أسعار المشروبات الغازية بنسبة 1.16% و المشروبات الغير كحولية بنسبة 1.79% والعصائر بنسبة 3.19%

- ارتفعت أسعار الخبز نظرا لارتفاع أسعار الدقيق بحيث أصبح سعر كيلو الخبز 4.5 شيكل فيما ارتفع سعر شوال الدقيق إلي 125 شيكل .

- ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 1.13% حيث وصلت سعر أسطوانة الغاز إلى 75 شيكلا بعد أن كانت 62 شيكلا

- ارتفع مؤشر أسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية بنسبة 0.01%، إذ ارتفع الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية إلي 115.71 مقارنة ب115.69 خلال الشهر السابق (سنة الأساس 100=2011)

### تداعيات أزمة ارتفاع الأسعار على المواطنين في فلسطين

أثرت الأزمة العالمية علي العالم بشكل سلبي ولا سيما المجتمع الفلسطيني الذي واجه الأزمة من عدة جبهات بسبب وضعه الخاص، حيث لم يتسنى للفلسطيني الخروج من أزمة كورونا التي انعكست عليه في شتي مجالات حياته لتأتي أزمة الغلاء المعيشي نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، لترخي ظلالها وتداعياتها علي فلسطين وبالذات قطاع غزة الذي يسكنه أكثر من مليوني شخص علي مساحة 11/40 كيلو متر يتعرضون للحصار والاعلاق حيث تتحكم سلطات الاحتلال بفتح واغلاق المعابر

فباتت نسبة الفقر في تزايد لتصل إلي ما نسبته 84% من سكان القطاع المعتمدين علي المساعدات الانسانية الخارجية ، في ظل استمرار التراجع في مستوي المساعدات الانسانية الدولية وتراجع التمويل لوكالة الغوث والسلطة الفلسطينية، والمنظمات الأهلية.



وأدى الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007 المستمر حتى الآن في ترك تداعيات كارثية علي مستوي تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث غابت سياسات تعزيز الصمود الوطني وتخلت السلطة تدريجيا عن مواطنين القطاع، وارتكبت عبر ممارساتها الاقتصادية وعقوباتها الجماعية علي الموظفين العموميين والمواطنين انتهاكات أدت الي مفاقمة الأوضاع الاقتصادية في القطاع، وفيما أدت سياسات الجهات الحكومية في قطاع غزة من فرض الضرائب والجباية إلي ارتفاع الأسعار وزيادة الضغط الاقتصادي علي مواطنين القطاع.

حيث أدت الازدواجية الضريبية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية بسبب الانقسام والاجراءات الحكومية المتباينة الي زيادة الأعباء الضريبية وارتفاع الأسعار الذي مس بمختلف جوانب حياة المواطنين

يأتي ذلك ضمن اجراءات اتخذتها السلطة الفلسطينية في الضفة جاء بفرض الحكومة في رام الله ضرائب اضافية علي توريد السلع لتزيد من إيراداتها لمحاولة سد العجز المالي بسبب تراجع الدعم الخارجي وانخفاض الجباية الداخلية، ولتخفيض العجز المالي لدى السلطة، فتساقبت وزارة المالية الزمن بإقرار قانون جديد لضريبة القيمة المضافة حيث تم إقراره بالقراءة الثانية في مجلس الوزراء

وفرض القرار ضريبة على إجمالي أجور المؤسسات غير الربحية ومنها البلديات ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي وأيضا المؤسسات المالية حيث اقترح القرار أيضا اضافة ضريبة قيمة مضافة علي المنح والتبرعات التي تصل لهذه المؤسسات عدا المنح التي تقدمها الحكومة (4)

وقال رئيس المكتب الاعلامي الحكومي سلامة معروف إن حكومة غزة قامت بفرض ضرائب اضافية في إطار المعاملة بالمثل لأن الضفة تفرض ضرائب على البضائع الواردة من غزة. ، وأعلن المكتب الحكومي بغزة رفض حكومة رام الله كل الوساطات التي تدخلت لحل قضية الازدواج الضريبي متخطية خصوصية غزة المحاصرة حيث تمادت بأكثر من ذلك عبر استثناء تجار غزة من قرار الاعفاء الضريبي.

وحذر الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين شاهر سعد من تبعيات رفع الأسعار خصوصا علي الأسر الضعيفة وقال في بيان له أن ارتفاع الاسعار يعيدنا إلي نقطة الصفر وأن تأثير رفع الأسعار كان مباشرا علي مستوي الدخل وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والتي أشارت إلي تآكل الأجور في السوق الفلسطينية بنسبة 22% في ظل تدني الأجور وانخفاض قيمة الأجر مقابل قيمة الشراء داخل السوق الفلسطيني (5)

وحذر سعد من وصول عدد كبير من العائلات الي ما دون خط الفقر المدقع وأن هذه العائلات لن تستحق تحقيق الأمن الغذائي وأشار إلي الإحصائيات التي تشير ألي أن 29% من القوي العاملة يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجور وأن عدد القوي العاملة حسب تصنيف الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني بلغ مع نهاية العام 2021 نحو مليون و291 ألف عامل من أصل 5.1 مليون نسمة تعداد الشعب الفلسطيني في فلسطين باستثناء من هم دون الـ 15 عاما وربات البيوت والمتفرغين للدراسة وكبار السن والمرضي لتشكّل نسبة 59% من السكان الذين لا يصنفون من القوي العاملة وبلغت نسبة البطالة في صفوف الإناث نحو 40% بينما تصل نسبة الذكور إلي 22% وعلّي المستوي الاجتماعي فزادت الأزمات الانسانية .

انعكست تداعيات الأزمة علي قطاع المقاولات وألحقت به الضرر الذي انعكس سلبا علي المستهلكين وعلّي الطبقات الضعيفة والمهمشة ، فلم يلبث قطاع المقاولات أن يخرج من آثار جائحة كورونا والتعافي منها حتي جاء ارتفاع الأسعار العالمي وشكل تهديدا لعددا من الشركات العاملة سواء في القطاع العام أو الخاص أو الأهلي

فقطاع المقاولات هو المشغل الأكبر للأيدي العاملة في فلسطين بمعدل 25% ألي جانب 100 قطاع آخر مساند يعمل معه والاضرار بقطاع المقاولات نتيجة هذه الأزمة سيؤدي إلي الإضرار بالاقتصاد الوطني ككل

فالتعامل معه يجب أن يكون علي نحو مختلف، لأنه اذا عجز قطاع المقاولات عن الدفع لموظفيه والعاملين لديه فلن يستطيعوا شراء الخبز ومن هنا يتبين لنا أن الإضرار بقطاع المقاولات هو إضرار بالقطاع الخاص بشكل عام وستنعكس سلبياته علي جميع فئات المجتمع ، فالارتفاعات العالمية كانت متفاوتة تبدأ من 10% وتنتهي بـ 45% أبرزها علي أسعار الحديد بنحو 30-35% والألمنيوم نحو 2500 شيقل بالطن، والنحاس 205.

أدت الأسباب السابقة عدا عن شجع التجار والاحتكارات وغياب الرقابة الكافية إلي تفاقم انعدام الامن الغذائي أيضا لدي المواطنين وتفاقم وازدياد معدلات الفقر والبطالة الناتج عن أزمة الأسعار وتعطيل القطاعات الانتاجية.

### التدابير والاجراءات الحكومية لمواجهة غلاء الأسعار

اتخذت الجهات الحكومية في غزة والضفة سلسلة من الخطوات لتخفيف تبعيات الأزمة التي أشار "أسامة نوفل" إلي مدى خطورة تداعياتها علي المجتمع الفلسطيني وأوضح نوفل أنه تم اتخاذ الأساسية من خلال تحمل الفروقات السعرية في فواتير الوقود والغاز، إضافة إلي تحمل نسب مختلفة في فواتير الكهرباء للمصانع (6)

السلطانية تصل إلى 20% بهدف تعزيز صمود واستمرار قدرتها الإنتاجية للعمل على توفير منتجاتها في السوق المحلي.

وأضاف بأن وزارة الاقتصاد تضمن توفر السلعة وضبط ومراقبة الأسواق ومحاسبة المحتكرين وتحمل فروق الأسعار لعدم رفعها على المواطن كما هو الحال في الدقيق والوقود. وأشار بأن الوزارة

شكّلت بالتعاون مع جهات الاختصاص خلية أزمة ضمن وزارات الاقتصاد الوطني والداخلية والزراعة والنيابة العامة، إلى جانب عقد اللقاءات مع جمعية أصحاب المخازن والمطاحن، كما راقبت المخزون السلعي على مدار الأيام الماضية، وحثت التجار على المزيد من الاستيراد للمواد الأساسية

وشددت على عدم رفع الأسعار من قبل المستوردين والبائعين قبل الرجوع للوزارة. "وأوصي بضرورة العمل على الضبط القانوني للسوق ووضع قوائم سعرية ملزمة لمنع الاستغلال والاحتكار وفق اجراءات قانونية، ودعا للعمل المشترك مع القطاع الخاص لزيادة المخزون الاستراتيجي لمواجهة أي أزمة محتملة ولفت الأنظار للاعتماد على مصادر جديدة لتوريد الغذاء وأهمها القمح والزيوت النباتية ومن بين الدول المرشحة الأرجنتين والبرازيل.

دعت نقابة المهندسين – مركز القدس واتحاد المقاولين من خلال مؤتمر صحفي نظّمته نقابة المهندسين واتحاد المقاولين في مقر نقابة المهندسين في مدينة البيرة في 16-3-2022 إلى ضرورة وقوف الحكومة الفلسطينية عند مسؤولياتها تجاه دعم قطاع الانشاءات بكافة مكوناته بما في ذلك المكاتب والشركات الهندسية وشركات المقاولات والصناعات الانشائية من أجل الصمود (7)

وأطلق اتحاد نقابات عمال فلسطين حملة لتطبيق الحد الأدنى للأجور وخاصة بعد الزيادة التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ 4 آب 2021 على سقف هذا النظام، ليصبح 1880 شيكلا بدلا من 1450 شيكلا (7)

أكدت جمعية حماية المستهلك الفلسطيني رفضها للمبررات الحكومية المقدمة لارتفاع الأسعار في السوق الفلسطيني "تعتبر شيكات بدون رصيد غير قابلة للصرف وبالتالي لا تعالج مشكلة المواطن غير القادر على توفير احتياجاته الأساسية. في الوقت التي تجاوزت فيه الارتفاعات نسبا غير مسبوقه بالمطلق " ودعت الجمعية للالتفاف حول مطالب الجمعية ودعت لممارسة حق المستهلك بالمقاطعة لمدة محددة كي يضغط على ارتفاع الأسعار لتراجع (8)

وطالب صلاح هنية رئيس جمعية حماية المستهلك الحكومة الفلسطينية بالعودة لما أعلن في اجتماعات الغرفة التجارية في الخليل من تحقيق صفر ضريبة قيمة مضافة على السلع الأساسية، ودعم اسعار الخبز، ومراجعة اسعار الوقود بحيث تتحمل الخزينة تلك الارتفاعات وتقوم بخفض الضريبة كما حدث في السوق الإسرائيلي، والتي اقرت في اجتماعات المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك.

اجتمع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني م. عبد الفتاح الزريعي بأصحاب مصانع الألبان في قطاع غزة لدراسة القدرة الإنتاجية لمصانع الألبان ومدى حاجة السوق شهريا من منتجات الألبان بهدف تعزيز القدرة التنافسية (9)

وبحث أيضا وزير الاقتصاد الوطني عبد الفتاح الزريعي مع رئيس ديوان المظالم د. حسن الصيفي عددا من القضايا الاقتصادية الخاصة بالمواطنين وأكد استعداد الوزارة لاستقبال كافة الشكاوي من المواطنين الخاصة بالقضايا الاقتصادية المختلفة والعمل علي معالجتها، وأشار الصيفي بجهود الوزارة واستجابتها السريعة والتعاون الدائم مع ديوان المظالم في متابعة كافة القضايا.

حيث أعلنت وزارة الاقتصاد في 13 مارس 2022، عن عدد من القرارات بهدف عدم رفع السلع الأساسية، والتي كانت أبرزها: يتم إعفاء جميع مبيعات الطحين المغلفة بأكياس 25 كيلو فما فوق من ضريبة القيمة المضافة البالغة 16% حيث سيتم إخضاعها الى ضريبة قيمة مضافة بنسبة 0% وذلك عن الأشهر 3 و4 و5 لعام 2022

وإعفاء جميع المخازن من ضريبة القيمة المضافة للأشهر ذاتها، وتحديد سعر كيلو الخبز الواحد بحد أعلاه 4 شواكل، وهي القرارات التي أقرها مجلس الوزراء بجلسته الأسبوعية المنعقدة في رام الله بتاريخ 14 مارس 2022.

قال وزير الاقتصاد الوطني الدكتور خالد العسيلي أن الحكومة الفلسطينية عقدت اجتماعا لمتابعة ارتفاع الأسعار في السوق الفلسطيني بتوجيهات من الرئيس محمود عباس ومحمد اشتية (10)

وأضاف العسيلي "نريد الخروج بصورة واضحة للمواطن الفلسطيني حول هذا الملف وذلك بهدف معرفة دور الحكومة الذي قامت وتقوم به للتخفيف عن المواطنين وخاصة الطبقات الفقيرة

وأشار أن وزارة الاقتصاد تتابع ملف أسعار السلع منذ بداية جائحة كورونا حيث كان هناك انجاز هائل للحكومة الفلسطينية والوزارة ولم يكن هناك أي نقص في السلع الاستهلاكية في ذلك الوقت.



وقد أشار رئيس نقابة أصحاب المخابز في الضفة الغربية المحتلة أن أسعار الخبز قد تشهد ارتفاعا طفيفا في شهر حزيران المقبل نظرا لارتفاع أسعار الطحين، ولفت أن الوزارة حددت سعر كيلو الخبز (4.5 شيقل) وأن هناك مخابز تبيعه ب 5 شواكل، وبين أن سعر الكيلو قد يثبت على 5 شيقل ولن يتعدى ذلك، وبين أيضا أن سعر شوال الطحين (50 كيلو) بلغ 125 شيقل وقد يشهد ارتفاعا مطلع الشهر المقبل(11)

مما سبق يظهر لنا أن الجهات الحكومية في قطاع غزة والضفة لجأت الي جملة من الاجراءات والتدابير لمواجهة غلاء الأسعار ولكن المطالبات من المواطنين والمؤسسات استمرت بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية ولأن هذه الاجراءات خففت من حدة الأزمة بشكل بسيط ولم تقضي علي تداعياتها بالشكل المطلوب .

مما سبق أيضا يظهر لنا أن أزمة ارتفاع الأسعار مرشحة للاستمرار وفي ظل النداءات والتحذيرات الدولية من أزمة غذاء عالمية وأنه لا بد من اقتراح بدائل للحد من الأزمة علي المستوي الفلسطيني لذلك تقترح الباحثة:

### البديل الأول

وضع سياسات وتدابير وطنية للتخفيف من الأزمة، واعداد خطة حقيقية لمواجهةها يشارك فيها الجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص و يشمل هذا البديل جملة من الاجراءات التالية

1. إعادة النظر في أسعار السلع والمنتجات

2. التحرك الميداني لكسر الاحتكار والتصدي للسياسات الاحتكارية وتعزيز حماية المستهلك

3.مراجعة كل السياسات الضريبية الراهنة بما يضمن عدالتها ومصداقيتها وقانونيتها حتي تتناسب مع الظروف

الاقتصادية والاجتماعية المزممة في الأراضي الفلسطينية ولا سيما قطاع غزة

4. منع تصدير البضائع المحلية وفرض الضرائب علي المنتجات الواردة الي القطاع لحماية المنتجات المحلية من بدائلها المستوردة خلال فترة الأزمة علي الأقل

5.تشكيل لجان من قبل وزارة الاقتصاد بقطاع غزة لمتابعة الرقابة علي حركة السوق بشكل مستمر بالبداية بتعديل ومراقبة الأسعار التي ارتفعت ووضع أسعار استرشادية للسلع في السوق الفلسطيني

6. وضع آلية عمل واضحة بسن تشريعات ووضع رؤية مشتركة للخروج بقرارات وليس توصيات

7. توفير أيدي عاملة وتحفيزها للبقاء في السوق الفلسطيني وعدم الذهاب للعمل لدى الاحتلال

8. تخصيص دعم محدد بخصوص الفقراء والطبقات الأكثر فقرا.

### البديل الثاني

العمل من قبل الجهات الحكومية علي تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعي لتعويض نقص السلع والتركيز علي انتاج القمح، بما في ذلك الحوار مع المزارعين لضمان التركيز علي زراعة المواد الغذائية الأساسية لتساهم في الاستجابة لحاجات المواطنين من حبوب وخضروات ويشمل هذا البديل جملة من الإجراءات التالية:

1. زيادة توسيع الانتاج الزراعي والصناعي لتعويض نقص السلع

2. تخصيص موازنات مالية ليستطيع الانتاج الزراعي سد حاجة المواطن من حبوب وخضروات 3. حماية الماشية بالعلاجات واللقاحات والأعلاف وتطوير المياه

4. دعم السلع الأساسية

5. تقديم توعية وتوجيه لمصلحة حماية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا

5. التكامل فيما بين الجهات الحكومية المتعددة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان التعاون بين كلتا السلطتين

6. انشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتحويل أنظمة الأغذية الزراعية الخاصة بنا لتصبح أكثر كفاءة وأكثر شمولا وأكثر مرونة وأكثر استدامة من أجل انتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل 7. تخصيص موازنات مالية لزيادة الحصة السوقية للمصانع في ظل المعاناه المستمرة والتي لا يعرف موعد انتهاءها .

### البديل الثالث

ويقوم البديل الثالث علي ضرورة التنسيق والتكامل ما بين الجهات الحكومية في رام الله وغزة ويشمل هذا البديل جملة من الاجراءات التالية:

- 1.ضمان وقف الازدواج الضريبي بصفته اجراء غير قانوني ينهك المواطن وتحييد الحقوق الاقتصادية والخدمات
- 2.اتخاذ تدابير تشمل اعفاء السلع الاساسية من الضرائب والرسوم
- 3.ضمان تقليص المصروفات وترشيد النفقات الحكومية من خلال قيام السلطة بالدور التنموي والتطويري اتجاه القطاع الزراعي والصناعي
4. التعاون والتكامل في الاستيراد وتخزين المواد الغذائية
- 5.التركيز علي مسؤوليات الاحتلال والضغط علي جمعية الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمطالبة الاحتلال برفع الحصار اتجاه قطاع غزة .
- 6.السعي نحو إنهاء الانقسام الداخلي .

### الخاتمة

بعد مراجعة البدائل توصي الباحثة بضرورة التحرك والعمل لتطبيق البدائل ال3 بشكل متناغم ومترابط لأهميتها، وذلك للحد من الازمة علي سكان القطاع خاصة وأن الشعب الفلسطيني مقبل علي عيد الأضحى المبارك ولازالت تداعيات هذه الأزمة في حدة متزايدة.

## المراجع

- 1- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ملخص سياساتي  
[https://mas.ps/cached\\_uploads/download/2022/03/23/policy-brief-a-2-1648024125.pdf](https://mas.ps/cached_uploads/download/2022/03/23/policy-brief-a-2-1648024125.pdf)
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
<https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4192>
- 3- تقرير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار  
[http://www.pecdar.ps/ar\\_page.php?id=552&p=1](http://www.pecdar.ps/ar_page.php?id=552&p=1)
- 4- قانون ضريبة القيمة المضافة  
<https://shorturl.at/dlpR0>
- 5- معا ( اصدار بيان لشاهر سعد)  
<https://www.alestqlal.com/post/50747>
- 6- لقاء نظمته (حشد)  
[/https://icspr.ps/ar/13779](https://icspr.ps/ar/13779)
- 7- نقابة المهندسين (مؤتمر صحفي حول ارتفاع أسعار مواد البناء)  
<https://www.paleng.org/?p=80316>
- 8- اتحاد نقابات عمال فلسطين (حملة لتطبيق الحد الأدنى للأجور)  
[https://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=15282f24v354955044Y15282f24](https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=15282f24v354955044Y15282f24)
- 9- جمعية حماية المستهلك  
<https://www.palestineconomy.ps/ar/جمعية-حماية-المستهلك-الفعل-الحكومي-لم-يرتقى-لمستوى-كبح-الغلاء-وحماية-الفق>
- 10- وزارة الاقتصاد  
<https://www.mne.ps/newmne/article/news/1831.html>
- 11- أمد (جلسة طارئة لمناقشة ارتفاع الأسعار)  
<https://www.amad.ps/ar/post/460679>
- 12- وكالة الصحافة الاخبارية  
[/https://safa.ps/post/328639](https://safa.ps/post/328639)